إن الصحابة جميعًا ﭫ لم يكونوا يكتبون حديث الرسول ﷺ إلا ما كان من عبد الله بن عمرو ﭬ، فهل يريد أعداء السنة أن يطعنوا في ما رواه الصحابة عن رسول الله ﷺ لأنهم كانوا أُمِّيِّينَ لايقرؤون ولا يكتبون؟!!

الشبهة الثالثة عشرة:

الزعم بأن أبا هريرة ﭬ كان يأخذ الحديث من كعب الأحبار ثم ينسبه إلى النَّبِيّ ﷺ.

الجواب:

أولًا: هذه دعوى فاجرة لا دليل لها سوى التخيُّل وتحريف نصوص العلماء.

ثانيًا: ذكر علماء الحديث من رواية الأكابر عن الأصاغر رواية أبي هريرة وأنس وغيرهما عن كعب الأحبار، وكعب الأحبار لم يدرك الرسول ﷺ فلا يُعقَل أَنْ يَرْوِي الصحابةُ ﭫ أحاديث الرسول ﷺ عمن لم يدركه، وإنما يُذكَر ذلك في بيان أَخْذهم عن كعب - وغيره من علماء أهل الكتاب الذين أسلموا - أخبارَ الأمم الماضية وتواريخها.

وقد صَحَّ عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**لاَ تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلاَ تُكَذِّبُوهُمْ**» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ). فتُرْوَى أَخْبَارُهُمْ على جهة العِظَةِ والاعتبار لا على أنها حاكمة على ما جاء في القرآن أو مهيمنة، بل أخبار القرآن هي الحاكمة والمهيمنة.

قال الشيخ الشنقيطي: «وَمِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ مَا يُرْوَى عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنَ الْأَخْبَارِ الْمَعْرُوفَةِ بِالْإِسْرَائِيلِيَّاتِ لَهُ ثَلَاثُ حَالَاتٍ:

- فِي وَاحِدَةٍ مِنْهَا يَجِبُ تَصْدِيقُهُ، وَهِيَ مَا إِذَا دَلَّ الْكِتَابُ أَوِ السُّنَّةُ الثَّابِتَةُ عَلَى صِدْقِهِ.
- وَفِي وَاحِدَةٍ يَجِبُ تَكْذِيبُهُ، وَهِيَ مَا إِذَا دَلَّ الْقُرْآنُ أَوِ السُّنَّةُ أَيْضًا عَلَى كَذِبِهِ.

- وَفِي الثَّالِثَةِ لَا يَجُوزُ التَّكْذِيبُ وَلَا التَّصْدِيقُ ... وَهِيَ مَا إِذَا لَمْ يَثْبُتْ فِي كِتَابٍ وَلَا سُنَّةٍ صِدْقُهُ وَلَا كَذِبُهُ.

وَبِهَذَا التَّحْقِيقِ تَعْلَمُ أَنَّ الْقِصَصَ الْمُخَالِفَةَ لِلْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ الصَّحِيحَةِ، الَّتِي تُوَجَدُ بِأَيْدِي بَعْضِهِمْ، زَاعِمِينَ أَنَّهَا فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ يَجِبُ تَكْذِيبُهُمْ فِيهَا لِمُخَالَفَتِهَا نُصُوصَ الْوَحْيِ الصَّحِيحِ، الَّتِي لَمْ تُحَرَّفْ وَلَمْ تُبَدَّلْ، وَالْعِلْمُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى»[1].

ثالثًا: كان أبو هريرة رضي الله عنه يعزو كل ما يحدث به إلى قائله، فقد كان يبيّن كلام كعب ولا يذكره على أنه من قوله ﷺ، لا سيما وأن أبا هريرة رضي الله عنه من رواه حديث: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**» (رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ).

الشبهة الرابعة عشرة:

ادعاء أن أبا حنيفّة رحمه الله كان لا يأخذ بأحاديث أبي هريرة رضي الله عنه .

الجواب:

هذه الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله غير صحيحة، وقد جهل أعداء السنة أن للإمام أبي حنيفة مُسندًا في الأحاديث النبوية، وفيه أربعين رواية عن أبي هريرة رضي الله عنه، ثم إن الفقه الحنفي المأثور عن أبي حنيفة نفسه مليء بالأحكام التي لا مستند لها من الأحاديث، إلا أحاديث أبي هريرة رضي الله عنه .

---

(١) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن (٣/ ٣٤٦).